أقر مشروع قانون الحجر النباتي واستمع لإيضاحات وزيري المالية والشؤون الاجتماعية والعمل ونائب وزير الخدمة

مجلس النواب يشدد على سرعة تنفيذ حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي وجه بها رئيس الجمهورية

نواب الشعب يثمنون الإجراءات المتخذة ويطالبون بجدول زمني لاستكمال التنفيذ في مواعيد محددة

■ صنعاء/سبأ

اقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون بديل للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٩م بشأن الحجر النباتي، ويتكون مشروع القانون من ٤٦ مادة موزعة على سبعة فصول تناولت التسمية والتعاريف وأهداف مشروع القانون ومهام وصلاحيات وزارة الزراعة والري، ونظام الاحتواء واستئصال الآفات التي يمكن للجهات المختصة عبر مفتشيها الحق باتخاذ الإجراءات في حالة الاشتباه بوجود آفة حجرية في الأراضي الزراعية أو في مواقع الخزن ونظام استيراد وتصدير وعبور الشحنات.

وتتضمن مواد مشروع القانون كذلك تحديد المخالفات والعقوبات بأية تجاوزات لمواد واحكام القانون كما تشمل احكاماً ختامية وعامة.

وفي إطار ممارسة نواب الشعب لمهامهم وصلاحياتهم الرقابية على أداء أجهزة السلطة التنفيذية استمع المجلس إلى ردود إيضاحية من وزيري المالية والشئون الاجتماعية والعمل ونائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات حول استفسارات المجلس بشأن مستوى سير تنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فيما يخص إنشاء صندوق تشغيل العاطلين عن العمل وكذا مدى استيعاب نسبة من الوظائف لخريجي الجامعات في العام٢٠١١م، إلى جانب اعتماد حالات جديدة لضمان اجتماعي بالإضافة إلى مستوى تنفيذ المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ومسالة تنفيذ العلاوات السنوية للموظفين.

وفي هذا السياق أوضح وزير المالية أن وزارة المالية قامت بالتعزيز للجهات التي تمكنت وزارتا الخدمة المدنية والتأمينات والمالية من استيفاء بياناتها خلال فترة زمنية قياسية حيث بلغ ماتم التعزيز به لشهر فبراير ٢٠١١م، مبلغ ٧ مليارات و٤٦٩ مليوناً و٥٠٨ ألف ريال لعدد ٤٠ جهة و٨١ مكتب سلطة محلية. موضحا أن ذلك يمثل ٩٠٪ من التكلفة الشهرية المتوقعة والمقدرة بـ٩ مليارات و٥٠٠ مليون ريال. لافتاً إلى أن العدد المنفذ شمل ٩٣٣ ألف موظف و١٦٧ ألف متقاعد.

وأضاف وزير المالية " فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية الجديدة تم الانتهاء من مراجعة بيانات الحالات الجديدة مع صندوق الرعاية الاجتماعية، وتشكيل لجنة لوضع آلية التنفيذ، ومن المتوقع أن يبدأ الصرف للحالات الجديدة والبالغة ٥٠٠ ألف حالة والتي تقدر كلفتها الشهرية بمبلغ مليار و٨٥٤ مليوناً و٤٢٣ ألف ريال خلال شهر مارس الجاري".

وبشأن إطلاق العلاوات للفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠م، بين وزير المالية انه تم تحديد التكلفة الشهرية والسنوية المتوقعة لذلك بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، وقدرت تلك التكلفة بمبلغ ٧ مليارات و٢٥٨ مليون ريال شهريا، ومبلغ ٨٧ ملياراً و٩٤ مليون ريال خلال العام.

ولفت الصهيبي إلى انه سيتم البدء بالتنفيذ بعد الانتهاء من صرف فوارق المرحلة الثالثة من إستراتيجية الأجور والمرتبات وبأثر رجعي، بحيث لا يحدث إرباك في عملية التنفيذ لكل من الإستراتيجية والعلاوة من جهة، والتقليل من تأثير الإنفاق لكل من الإستراتيجية والعلاوة في آن واحد على العرض النقدي وارتفاع نسبة التضخم، الذي سيحدث كنتيجة حتمية لزيادة العرض النقدي وارتفاع مؤشر الاستهلاك وتأثيره على التضخم.

وفيما يتعلق باعتماد نسبة ٢٥٪ من خريجي الجامعات، أشار وزير المالية إلى أن التكلفة الأولية السنوية لعدد (٥٠) ألف خريج وبمعدل ٤١ ألف ريال كمرتب شهري أساسي، بلغت ٢٦ ملياراً و٣٦٥ مليون ريال. مشيرا إلى أن وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والمالية تعملان على إعداد آلية ومعايير للتنفيذ.

وأفاد الصهيبي أن مواجهة الالتزامات المشار إليها سابقا قد فرضتها ظروف موضوعية يعلمها الجميع وتصب في مصلحة شريحة واسعة من أبناء الوطن وتهدف إلى تحسين مستويات المعيشة ومساعدة المحتاجين وصارت بحكم الالتزامات الحتمية التي لا يمكن تجنبها.

وقال " نظرا لعدم رصد أية مبالغ لتلك الأغراض في الموازنات العامة للدولة للعام الحالي ٢٠١١م، فإن وزارة المالية تأمل من مجلس النواب الموافقة المبدئية على مواجهة تلك الالتزامات، وستقدم الحكومة إلى المجلس مشروع اعتماد إضافي لذلك الغرض بعد حصر وتحديد الأثر المالي لتلك الالتزامات على ضوء نتائج التنفيذ الفعلي".

من جهتها أوضحت وزيرة الشؤون الإجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حُمد أنه جرى اعتماد حالات جديدة للضمان الاجتماعي في ضوء توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالتوسع في حالات الضمان الاجتماعي واعتماد خمسمائة ألف حالة من الفئة المستهدفة التي تم مسحها في إطار المسح الاجتماعي الذي نفذ في عام ٢٠٠٨م.

الصهيبي: العلاوات السنوية ستصرف بأثر رجعي بعد الانتهاء من صرف فوارق المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور والمرتبات

العمل جار لاستكمال آليات استيعاب ٥٠ ألفاً من خريجي الجامعات بمعدل ٤١ ألف ريال راتب شهري أساسي.

مخصصات حالات الضمان الاجتماعي الجديدة سيبدأ صرفها خلال مارس الجاري

حُمّد: اعتماد ٥٠٠ ألف حالة ضمان جديدة بمبلغ سنوي ٢٢ مليار ريال وآلية تسليم يداً بيد للمستفيدين

شمسان: ٩٣٣,٦٩٤ موظفاً و١٦٧,٠٢٣ متقاعداً تم منحهم زيادة المرحلة الثالثة لاستراتيجية الأجور اعتباراً من فبراير

وأشارت إلى انه في ضوء ما تقدم شكلت لجان تخصصية إشرافية وفنية ورقابية ومالية ممثلة بصندوق الرعاية الاجتماعية ووزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وأفادت أن الحالات المعتمدة سابقا بلغ مليون و٤٤ ألف حالة بمبلغ سنوي يبلغ تقريباً ٤٠ مليار ريال، وأن الحالات الجديدة ٥٠٠ ألف حالة تم مسحها بمبلغ سنوي حوالي ٢٢ مليار ريال.

وأشارت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل إلى أنه سيتم الصرف عبر لجان مشكلة من المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وصندوق الرعاية الاجتماعية، والتسليم يدا بيد لكل مستفيد. موضحة انه سوف تصدر جميع البطائق للمستفيدين آلياً بحيث يمنع الازدواج أو التلاعب بالحالات، كما ستصدر سجلات المستفيدين آليا تتضمن جميع البيانات للمستفيدين وأفراد أسرهم وكذا صورة للمستفيد. لافته إلى أن هناك حالات أخرى مازالت قيد الانتظار سوف تعتمد لاحقا عند توفير الاعتمادات.

وطالبت حمد توفير الدعم للحالات المسجلة في السجلات حتى يتم استكمال اعتمادها. مشيرة إلى أن الصندوق قد توجه إلى مسألة التدريب والتأهيل والمشاريع الصغيرة، حيث بدأ صندوق التدريب والتأهيل وكذا تقديم قرض بدون فوائد للمستفيدين.

وقالت " لدينا الآن ٥ الاف مقترض وكلهم نشيطون ومعتمدين على أنفسهم، ولدينا مشاريع كثيرة تخص المستفيدين، منها تقديم المساعدات المشروطة مقابل التحاق الأطفال بالمدارس يحصل الطفل على مساعدة شهرية".

وأكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بأن اللجان التي ستقوم بالصرف للمستفيدين سوف تتأكد من استحقاق الحالات الجديدة وعدم ازدواج الصرف للأسرة الواحدة. لافتة إلى انه إذا ثبت أن هناك حالات غير مستحقة سوف تسقط ويتم محاسبة المتسببين وإحالتهم إلى القضاء.

من ناحيته أوضح للمجلس الموقر نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان الخطوات والإجراءات التي أقدمت عليها الوزارة في سبيل تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية فيما يخصها من مهام وأعمال. مشيرا إلى أن المنوحين للزيادة من الموظفين في المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات بلغ ٩٣٣ ألفاً و٦٩٤ موظفاً و١٦٧ ألفاً و٢٣ متقاعداً.

وفي هذا السياق أبدى نواب الشعب عدد من الملاحظات والآراء بصدد ما قامت به الوزارة المعنية باتجاه تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية في المسائل المذكورة آنفاً. مؤكدين على الأهمية السياسية والقانونية التي تكتسبها توجيهات رئيس الجمهورية وضرورة تحويلها إلى خطط وبرامج وآليات عملية سريعة التنفيذ من قبل الأجهزة المعنية في الحكومة بما يحقق الأهداف المتوخاة من تلك التوجيهات.

وقدر نواب الشعب الجهود التي بذلت بهذا الاتجاه داعين إلى ضرورة تحديد مواعيد زمنية معينة لاستكمال ما تم البدء به والانتهاء من تلك المهام خلال فترة محددة.

وأشار نواب الشعب في سياق طرح آرائهم وملاحظاتهم حول التوضيحات المقدمة من المسؤولين المعنيين في الحكومة إلى أهمية وضع المعايير وتوزيع الدرجات والحالات الاجتماعية وإشراك المعنيين بذلك بهدف تجسيد الأسس والضوابط القانونية اللازمة لتنفيذ المستحقات التي شملتها توجيهات فخامة رئيس الجمهورية.

ومن منطلق العمل التكاملي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والحرص على تحقيق المصلحة العامة طرح أعضاء المجلس عدد من المقترحات في هذا الإطار لدعم جهود الحكومة بأجهزتها المعنية لما من شأنه التسريع في مواصلة تحقيق تلك المهام والأعمال التي شملتها توجيهات رئيس الجمهورية، بما يضمن تنفيذ المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات في جميع وحدات الخدمة المدنية وتشمل المتقاعدين خلال فترة زمنية محددة وتنفيذ العلاوات السنوية لجميع موظفي الدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية واعتماد تنفيذ حالات الرعاية الاجتماعية خلال فترة معينة وإجراء نزول ميداني لمراجعة الحالات المستحقة بالتنسيق والتشاور مع المسؤولين المعنيين في التكوينات الإدارية المحلية.

وأكد نواب الشعب أثناء مناقشتهم لما أوضحه ممثلي الحكومة في هذه الجلسة على أهمية إجراء تدوير وظيفي لقيادات فروع الوزارات المعنية وإجراء مراجعة لقضايا العاملين في القطاع الخاص ومعرفة مدى التزام هذا القطاع بقانون العمل وقانون الأجور والمرتبات. مشيرا إلى أهمية نظام البصمة والصورة والعمل بها وضرورة تثبيت المتعاقدين في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها وفي المحافظات.

كما تقدم نواب الشعب بعدد من الآراء والملاحظات حول المسائل المذكورة آنفا.

وخلاصة لما أوضحه المسئولون الحكوميون والمناقشات الجادة والمسئولة التي سادت أعمال الجلسة. اقر مجلس النواب إحالة كل الآراء والملاحظات والمقترحات التي طرحت في الجلسة إلى لجنة القوى العاملة للجلوس مع الجانب الحكومي المعني واستخلاص ابرز الأفكار الواردة فيها وتقديم نتائج ذلك إلى المجلس في جلسة لاحقة للبت فيها.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني وعدد من المسؤولين والمختصين في الجهات ذات العلاقة.

اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الوزراء تبدأ الحوار مع الشباب

مجور: حريصون على معالجة قضايا الشباب واستيعاب تطلعاتهم في برامج الحكومة

مشكلة البطالة لن تحل بالاعتصامات وإنما بتهيئة الأجواء الآمنة للاستثمار

تشكيل فريق عمل للتواصل مع بقية الشباب وإجراء حوار موسع معهم غداً الاثنين

الموافقة على إشراك الشباب في لجان التوظيف لتأكيد الشفافية وعدالة توزيع الوظائف

■ صنعاء/سبأ

التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ومعه أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة من فخامة رئيس الجمهورية بالحوار مع شباب جامعة صنعاء أمس مجموعة من ممثلي الشباب المعتصمين امام بوابة الجامعة.

حيث استمعت اللجنة إلى قضايا الشباب والتحديات المختلفة التي تواجههم وتحد من الاستفادة من طاقاتهم الخلاقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية في ميادين البناء والتحديث في يمن الـ٢٢ من مايو المجيد، ونظرتهم إلى مبادرة فخامة رئيس الجمهورية للإصلاح السياسي وتوجيهاته بشأن انشاء صندوق لدعم الخريجين من الجامعات والكليات والمعاهد العليا، وكذا توظيف ٢٥٪ من الخريجين المسجلين في وزارة الخدمة المدنية حتى نهاية عام ٢٠١٠م.

وتحدث رئيس الوزراء إلى الشباب المشاركين في اللقاء.. منوها بالاهتمام الكبير الذي يوليه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية، للشباب وحرصه المستمر على النهوض بواقعهم ودورهم في خدمة وطنهم وامتهم ومواكبة تطلعاتهم في شتى نواحي الحياة.

واستعرض الدكتور مجور جملة التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن خلال المرحلة الراهنة والتي تتطلب تضافر جهود أبنائه وفي المقدمة الشباب أمل الأمة وعنوان تقدمها وازدهارها.. محذرا من المخاطر المتعددة التي يواجهها الوطن في المرحلة الراهنة والتي تهدد أمنه وسلامة وحدته الوطنية وضرورة وعي الشباب بها وتأكيد فعلهم الإيجابي في التصدي لها.

وقال: "هناك سيناريوهات معدة سلفا لاستغلال الوضع الحالي حيث يظهر هذه الأيام أكثر من علم في الجمهورية اليمنية، تمثل حقب التشطير والإمامة وما يسمى بالجنوب العربي في محاولة مكشوفة لتجزئة وتشطير اليمن".. وأضاف :" نحن جميعا ننشد التطوير والإصلاحات في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية ومكافحة الفساد ".

وأشار الدكتور مجور إلى مسيرة الإصلاحات التي يتم تنفيذها في إطار أجندة الإصلاحات الوطنية والتي تشمل إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية تطوير النظام السياسي عبر التعديلات الدستورية التي تستهدف تطوير النظام الانتخابي وإقامة نظام الغرفتين التشريعيتين وتأكيد دور المرأة في الحياة السياسية وتعزيز نظام اللامركزية المالية والإدارية".

وعبر رئيس الوزراء عن تفهم القيادة السياسية لقضايا الشباب وحرصها على معالجتها في حدود ماهو متاح من إمكانيات، ولاسيما ما يتعلق بتوفير فرص العمل وسبل العيش الكريم لهم.. مؤكداً على حق الشباب في التعبير عن قضاياهم ومطالبهم المشروعة بالطرق السلمية وبرؤية واضحة تكفل الحوار الإيجابي الذي يفضي إلى إجراءات عملية تترجم تلك التطلعات المشروعة.

ولفت الدكتور مجور إلى الدور المحوري للاستثمار في استيعاب الشباب وتوفير فرص العمل لهم .. موضحاً أن من أهم مقومات جذب الاستثمار هو الأمن والاستقرار وخلق البيئة الجاذبة التي من الصعب توفيرها في ظل ما يسمى بالفوضى الخلاقة التي يسعى البعض إلى تكريسها وتقليد بعض دول المنطقة في هذا الأمر دونما مراعاة لخصوصية الوضع الاجتماعي للشعب اليمني.

وتحدث الطلاب المشاركون في الاجتماع من المعتصمين أمام جامعة صنعاء.. معبرين عن تقديرهم وامتنانهم لهذا اللقاء الحواري الذي يجمعهم برئيس الحكومة وعدد من الوزراء.

مستعرضين أبرز قضاياهم وتطلعاتهم والتي تتمثل في توفير فرص العمل للخريجين منهم وكذا تثبيت المتعاقدين، فضلاً عن إيجاد البرامج الشبابية العلمية الكفيلة بتنمية وعي الشباب وتحقيق مشاركتهم الفاعلة في خدمة وطنهم وأمتهم، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في العيش الكريم والحصول على الوظيفة والخدمات التعليمية والصحية ومعالجة الاختلالات المنهجية والإدارية والنظم التعليمية في التعليم العام والجامعي، وكذا الاهتمام أكثر بالبحث العلمي كأساس لتطوير المناهج وايجاد الحلول لمختلف القضايا وتعزيز جهود مكافحة الفساد وتقديم الفاسدين إلى العدالة، إضافة إلى سرعة استكمال التحقيقات لكشف ملابسات الحوادث المؤسفة التي شهدتها بعض المحافظات خلال الأسابيع الماضية.

ولفت الشباب إلى قيام بعض القوى السياسية باستغلال اعتصامهم لأهداف سياسية بعيدة كل البعد عن مطالب الشباب الحقيقية التي تجمعوا من أجلها واسماع صوتهم للقيادة السياسية للتجاوب معها في إطار الشرعية الدستورية.

مطالبين بالتسريع بإجراءات تنفيذ التوجيهات الرئاسية بشأن التوظيف وإفساح المجال أمامهم للمشاركة في برنامج التوظيف الذي وجه به فخامة رئيس الجمهورية وفي التواجد الفاعل في مختلف الأطر المؤسسية المعنية بالشباب بما يمكنهم من التعبير عن قضايا وتطلعات الشباب على النحو المنشود.

وأكدوا على ضرورة التوسع في إقامة الأندية والمنتديات الشبابية والرياضية والعمل على تقييم وضع الأندية والمنتديات الحالية في اتجاه إحداث التغيير المطلوب الذي يعزز ويطور من دور هذه الجهات في خدمة الشباب وتوعيتهم واستثمار طاقاتهم بالمفيد لصالح مجتمعاتهم ووطنهم.

وعقب رئيس الوزراء على أطروحات الشباب .. مجددا التأكيد على وقوف الحكومة مع قضايا الشباب المختلفة وسعيها الدؤوب لترجمة التوجيهات الرئاسية بمعالجة تلك القضايا.

وقال: " إننا نقدر درجة الوعي التي وصل إليها شبابنا والتي جسدتها تلك الأطروحات".. منوها بالمستوى المتطور الذي وصلت إليه التجربة الديمقراطية اليمنية والتي مثلت انتخابات ٢٠٠٦م الرئاسية أبرز تجلياتها في ظل حالة التنافس غير المسبوق ليس على المستوى المحلي وإنما على مستوى المنطقة العربية.. لافتا إلى الإصلاحات الجديدة لتعزيز وتطوير هذه التجربة الناشئة.

وتطرق الدكتور مجور إلى مشكلة البطالة .. مجددا التأكيد على أن هذه المشكلة لن تحل عبر الاعتصامات، وإنما عبر الحوار ومن خلال تهيئة الأجواء الآمنة أمام المستثمرين.. مشيرا إلى الدور المناط بصندوق دعم خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العليا، والمتمثل في تأهيل وتدريب الشباب بما يفسح المجال أمامهم للانخراط السريع في سوق العمل المحلي والإقليمي.

وقال: " لا مانع لدينا في إشراك الشباب في لجان التوظيف لتأكيد الشفافية في عمل هذه اللجان".. مشيراً إلى أنه وفيما يخص الفساد فإن هناك آلاف الملفات المحالة إلى نيابة الأموال العامة للتحقيق مع أصحابها على طريق اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

ولفت رئيس الوزراء في نفس الوقت إلى حجم القضايا التي تم البت فيها خلال الفترة الماضية والتي أدت إلى استرجاع الدولة لمئات الملايين من الريالات.. مؤكداً أن الحكومة تعمل جاهدة للقضاء على الاختلالات الإدارية بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالتوظيف والإبتعاث وكذا التدقيق المستمر في حالات الضمان الاجتماعي.

وخلص اللقاء إلى تشكيل فريق تواصل مع بقية الشباب يضم وزيري التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتعليم، والشباب المشاركين في هذا اللقاء، لاستلام مقترحات وآراء الشباب بشأن معالجة قضايا الشباب المعتصمين، على أن يتم بلورتها عبر أربعة محاور تتمثل في المحور السياسي والمحور الاقتصادي والتحديات التي تواجه الوطن والمحور الثالث معالجة مشكلة البطالة والرابع يتعلق بالبعد الاجتماعي للشباب في خدمة قضايا المجتمع، وبحيث يتم مناقشتها على نحو موسع وبحضور أكبر للشباب يوم غد الاثنين في جامعة صنعاء.

حضر اللقاء نائب رئيس الوزراء والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي، ووزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة، ورئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم وعضو مجلس النواب ياسر العواضي وعدد من المسؤولين بالجامعة.

الثورة
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
نائب رئيس التحرير ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير: محمد عبدالماجد العريقي، ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير جمال فاضل
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص. ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480880
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة 245842 فاكس 211537 حضرموت 303930 فاكس: 303931 إب/ تلفاكس: 400251
الضالع/ تلفاكس 431372 لبن/ تلفاكس 602096 عمران/ تلفاكس 613388